دور الاقتصاد المعرفى فى التنمية المستدامة للمدن
دراسة حالة: مدينة بورسعيد – جمهورية مصر العربية

د. محمود فؤاد محمود
كلية الهندسة – جامعة قناة السويس

ملخص البحث

لقد أدى التطور المتنامي في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تطور مواز في جميع الأنشطة الإنسانية. ولم يكن مفهوم المدينة ككيان حي ببعيد عن هذا التطور مما أتاح الفرصة بدوره إلى ظهور مفاهيم المدن الالكترونية والرقمية والمعرفية. وتعتمد طموحات المدن في تحدي النقص المعرفي وعبور الفجوة الرقمية ومحاولات إنشاء مجتمعات المعرفة Knowledge Communities التي ترتكز على أن المساهمة في إبداع مستقبل الكيان الإنساني ومستقبل البشرية هو ركيزة التطور في الإقتصاد المعتمد على المعرفة "Knowledge economy".

ويتناول البحث التعرف على الإطار العام لإقتصاد المعرفة من مفاهيم وخصائص ومؤشرات، مع عرض نموذج لتجربة فنلندا الرائدة فى مجال الإقتصاد المعرفى، ثم إستعراض مقومات مدينة بورسعيد، وتحليلها وأهم المؤشرات لجاذبية إعتماد المدينة على الإقتصاد المعرفي، وكيفية الإفادة من دور الإقتصاد المعرفى فى التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد بعد قرار إلغاء المدينة الحرة وذلك بالبدء فى تأهيل المدينة للإقتصاد المعرفى من خلال إعادة صياغة منظومة إقتصاديات المدينة بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو، وتحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد بإعتماد إقتصادها ونمط حياتها إعتماداً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات (Information & communications technologies) ، وتحويلها إلى مركز تجارى ومالى عالمى يرتكز إلى مشروعات إنتاجية تصديرية توسع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت من خلال رؤية مستقبلية لإستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد تعتمد على محاور رئيسة للتحول نحو الإقتصاد المعرفي فى إطار خطة عمل مؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد المعرفى - التنمية المستدامة – المدن المعرفية - التخطيط الإستراتيجى - مدينة بورسعيد

مقدمة

يتم قرار التوزيع المكاني للأنشطة الإقتصادية للشركات الكونية على أساس إستغلال الموارد الاقتصادية المحلية وسهولة الوصول إلى الأسواق بجانب إمكانية الإتصال بها بكفاءة، وينتهي القرار بإختيار مدينة بعينها كموقع يضم العملية الإنتاجية المراد وضعها في هذا المكان. وعلى ذلك فإن تفاعل هذه المدينة المختارة يصبح مباشراً بالعالم الخارجي دون المرور بباقي المدن بأقاليمها أوبدولتها. والإقتصاد المعرفى ليس هدفا ولكنه وسيلة، وهو أحد مفردات التكنولوجيا الحديثة التي دخلت كافة مجالات الحياة في هذا العصر.

لقد ظلت مدينة بورسعيد – وعلى مدى ربع قرن أويزيد منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسيا للتشغيل والدخل لأبناء المحافظة. حيث يعتمد قوامها الاقتصادى على استيراد السلع الاستهلاكية (خاصة الملابس الجاهزة والأقمشة) لتسويقها لزوار المدينة أوللمحافظات الأخرى. إلاإنه صدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع إعطاء مهلة خمس سنوات - كفترة إنتقالية - يتم خلالها تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجياً. وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) الذى تنتهى معه مرحلة إزدهار التجارة في بورسعيد المدينة الحرة التي إعتمد أهلها عليها علي مدى ٣٢ عاما، وقد كان لصدور هذا القانون أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما يعكس بدوره على حجم الاستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخول.

وتتمثل **إشكالية البحث** فى أن النمو المستقبلى لمدينة بورسعيد يفرض تحديات قوية أمام صانعى السياسة الاقتصادية ومتخذى القرار حال إنتهاء المرحلة الإنتقالية لقرار إلغاء المدينة الحرة وزوال النشاط التجارى بالمدينة. وتتمثل **فرضية البحث** فى إن الإستفادة من منظومة الإقتصاد المعرفى يمكن أن تسهم فى تحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد أكثر كفاءة، وأفضل إستغلالا للموارد المتاحة، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

ويهدف **البحث** إلى إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو فى ظل تفعيل دور وأهمية الإقتصاد المعرفى لتحقيق ميزة تنافسية إقتصادية للمدينة من خلال تحويل المدينة إلى مركز تجارى ومالى عالمى يرتكز على مشروعات إنتاجية تصديرية توسّع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت.

وتتمثل **منهجية البحث** فى تناوله من خلال ثلاث أجزاء أساسية هى:

- الجزء الأول: الإطار العام لإقتصاد المعرفة.
- الجزء الثانى: مقومات مدينة بورسعيد، وتشخيصها بإستخدام الإسلوب التحليلى SWOT وأهم المؤشرات لجاذبية إعتماد المدينة على الإقتصاد المعرفي.
- الجزء الثالث: وضع رؤية مستقبلية لإستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد، تعتمد على محاور رئيسة للتحول نحو الإقتصاد المعرفى فى إطار خطة عمل مؤسسية.

١ الإطار العام لإقتصاد المعرفة

١/١ مفاهيم ومصطلحات إقتصاد المعرفةَ

يعكس مصطلح "إقتصاد المعرفة" "Knowledge economy" (KE) الأهمية المتزايدة للمعرفة فى التنمية الإقتصادية. فعلى الرغم مايطلق حول هذا المفهوم، فإن فكرة (KE) ليست جديدة لكون المعرفة وإستخدامها كانا دائما مكوناً مؤثراً فى النجاح الإقتصادى. ففي الحقيقة، أصبحت المعرفة القاطرة الرئيسيةَ للمنافسة والنجاح الإقتصادى، والقيمة المضافة الهائلة إلى الإنتاج الإقتصادى من خلال الزيادة في معدلِ الإنتاج. وإن تطبيق كلتا التقنيات والأفكار الجديدة على شكل إختراعات وتطبيقات جديدة من المعرفة الحالية جلبا تغيير ثورى إلى كل الأسواق والقطاعات عملياً.[١]

وليس من السهل أن نعرف أَي مدن ناجحة في إقتصاد المعرفةَ، لأن من الصعب تحديد من تكون أولاتكون ذات إقتصادَ معرفى. ويمكن القول بأن كل الإقتصاد الرأسمالي يكون إقتصاد معرفى، فاليوم تحقق أنظمة الإنتاج عملياتها، على نحو متزايد وتأكيد على المعلومات كقيمة مضافة (ومثال ذلك: خدمات المواقع الإلكترونية، الثقافة الإلكترونية، تقنيات الإتصال والمعلومات (Information & communicationsTechnologies) (ICT) ، والتى تعتمد على المعرفة كمدخل حاسم.[٢]

ويوجد عدد من المفاهيم العامة للإقتصاد المعرفى (KE) سيتم تناولها.[٣] فيمكن أن نقول إقتصاد المعرفةَ هو المكون من تجميع شركات حاسبات قويةَ وعقول متعلمةَ بشكل جيد جداً وذلك لإنتاج الثروة:

> "واجهت المعرفة أهمية عظمى (بالمقارنة بالمصادر والرأسمال الطبيعى ومهارات العمل المنخفضة) ، وذلك بإختلاف سرعة إقتصاديات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "Organisation for Economic Co-Operation and Deveelopment" (OECD) لتتحرك نحو الإقتصاد المعرفى" (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ١٩٩٦).
>
> "الفكرة من أن المعرفة قاطرة الإقتصاد ليس فقط وصف لصناعات التقنية المتطورة. إنها تصف مجموعة المصادرِ الجديدة للميزة التنافسية التي يمكن أَن تقدم إلى كل القطاعات، والشركات والمناطق، من الزراعة وحتى المتعلقة بالبرامج والتقنية الحيوية" (تقرير مقاييس جديدة لإقتصاد جديد بواسطة Charles Lead Beater، يونيو ١٩٩٩).

"يتزايد النجاح الإقتصادى المبنى على الإفادة الفعالة للأصول المعنوية مثل المعرفة، والمهارات وإمكانية الإبتكار التى تمثل المصدر الرئيسى للميزة التنافسية. "إقتصاد المعرفة" وتستخدم لوصف هذا الهيكل الإقتصادى الصاعد" (ESRC, 2005).

"إن مجتمع المعرفة مفهوم أكبر من أن يكون إلتزام متزايد نحو مجال البحوث والتنمية "Research & Development" (R&D). فهو يغطى كل سمات الإقتصاد المعاصر حيث المعرفة مكون داخل القيمة المضافة - من تصنيع التقنية المتطورة ICTs من خلال خدمات معرفية مكثفة إلى صناعات مبدعة بشكل علنى مثل أجهزة الإعلام والهندسة المعمارية "(Kok, 2004)

باختصار"Knowledge economy" (KE) هو إقتصاد يخلق، وينشر، ويستخدم المعرفةَ لتَحسين نموه ومنافسته. ومن المهمِ أن يكون الإقتصاد المعرفى مكون من مجموعة عناصر متزنة.

٢/١ أهمية إقتصاد المعرفة[٤]

أصبح إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد التى تسعى إليه الدول المتقدمة ليكون الإقتصاد السائد، ويعتمد إقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كوسيط ومحفز وأداة للإبتكار ولكنها ليست العامل الأساسى للتغيير، ولكنها الأداة التى يستطيع بها رأس المال البشرى أن يطور ويبتكر ويتميز.

ولقد بلغ حجم صناعة المعلومات فى العالم عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة تريلون دولار، تمثل نصف الناتج القومى للدول الصناعية، وبلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠ حوالى تريليون دولار. وفى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ الإستثمار فى مجال المعرفة (الإستثمار فى الأبحاث والتطوير والتعليم العالى وتكنولوجيا المعلومات وبرمجياتها) عام ٢٠٠٢ حوالى ٦,٦% من الناتج المحلى الإجمالى بينما كان ٥,٤% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٤. وفى المملكة المتحدة بلغ الإستثمار فى مجال المعرفة ٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٢ وكان ٣,٥% من الناتج المحلى عام ١٩٩٤.

وقد زادت صادرات المملكة المتحدة من الخدمات فى مجال المعرفة (مثل خدمات الأعمال والخدمات المالية والحاسبات والإتصالات والإعلام) من ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٧٥.٦ بليون دولار عام ٢٠٠٥، أى بزيادة أكبر من ١٠٠%. بينما زادت صادراتها من الخدمات الغير معرفية من ٢٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥-٣٥,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وقد إرتفعت التجارة عبر الأنترنت فى الولايات المتحدة المريكية من ٤٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ إلى ١٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، أما فى بقية الدول المتقدمة إرتفعت التجارة عبر الإنترنت من ٤٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٣٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للبحث العلمى والإبتكارات فنجد إن إنفاق الولايات المتحدة فى هذا المجال يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يساهم فى جعل الإقتصاد الأمريكى الأكثر تطورا وديناميةى فى العالم، فقد بلغ إنفاق الدول الغربية فى هذا المجال ٣٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وكانت حصة الولايات المتحدة منها ١٨٠ مليارا.

وبالنسبة للصناعات القائمة على المعرفة فبلغ إجمالى القيمة المضافة الناتجة عنها عام ٢٠٠٢ حوالى ٤٧,٨% فى إيرلندا وبلغت حوالى ٤٣.١% فى الولايات المتحدة وحوالى ٤٠.٧% فى المملكة المتحدة. وقد بلغ مقدار التغير فى عدد العاملين فى مجال صناعة المعلومات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٠,٩% بالولايات المتحدة وحوالى ٢٣,٩% فى الإتحاد الأوربى".[٥]

وفى عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلى الإجمالى للفرد الإيرلندى يساوى ٦٩% من نظيره الأوربى، وفى عام ٢٠٠٣ بلغ ١٣٦%. وتراجعت البطالة فى نفس الفترة من ١٧% إلى ٤%. وإنخفضت الديون الحكومية من ١١٢% من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣٣%. وفى عقد التسعينات وصل متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى إلى ٦,٩%. واصبحت مركز التكنولوجيا لأوربا وتمكنت من أن تكون مركز البرمجيات للمنطقة. وترجع المعجزة الأيرلندية بشكل أساسى إلى عاملين رئيسيين وهما: التعليم ، الإستثمار الأجنبى.

ولقد ركزت سنغافورة على تحسين نوعية التعليم كمدخل للنمو الإقتصادى، فخصصت ٣% من الناتج المحلى الإجمالى لتطوير العملية التعليمية. وظهرت نتائج تحسين نوعية التعليم فى إنتاجها المتميز من التكنولوجيا المتقدمة والتى بلغت ٦٣% من إجمالى صادراتها عام ٢٠٠٠.

٣/١ خصائص وفوائد الإقتصاد المعرفى

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) مصطلح "الإقتصاد المعرفى" Knowledge economy (KE) لشد الإنتباه إلى أهمية المعرفة في جميع الأنشطة الإقتصادية. ولقد تطور التعريف مركزا على القطاعات الصناعية التي تعمل بإستخدامات تقنية عالية متضمنة خدمات مبنية على معرفة عالية. ويحسب (KE) الآن، في المتوسط، بنصف النشاط الإقتصادى غير الحكومى تقريبا في (OECD). وتتمثل الميزات الرئيسةَ للإقتصاد المعرفى (KE) فى التالى: [٦]

- إستثمار وتجارة أكثر في الحاجات المعنوية
- تأكيد أكثر على التعليم والتدريب
- إستثمارت أجنبية مباشرة كثيرة "Foreign Direct Investment"(FDI)
- إستثمارت كثيرة فى مجال البحوث والتنمية (R&D).

ويمكن أن نرى التطور نحو إقتصاد المعرفةَ كإتجاه حتمى يؤثر على كل المدن.[٧] وهو لَه ميزتان لَيستا جديدتين في حد ذاتهما، المعرفةَ والمعلومات اللذان تكونان المدخلات والمخرجات الرئيسيةَ، وهناك سرعة إنتشارِ مستمرة فى تزايده في العقد الأخير، فيكون إقتصاد المعرفةَ شبكة إقتصادية، لها قيمة عالية على العمل الحرِ والإبداع، وأخيراً، في عدد متزايدِ من بحوث القطاعات التقنية الحيوية، حيث يمثل "أمور حرجة". وقد جادل البعض بأن ظهور إقتصاد أساسه معرفة يمثل إنطلاقة رئيسية نتيجة لعدة فوائد تتضح معا فى: [٨]

- إقتصاد جديد" يقدم مكاسب معدل إنتاجية لانهائى
- إقتصاد جديد" يقدم أسرع نمو غير تضخمي وأسواق للأسهم الماليةَ الدائمة الصعود
- سمحت ثورة تقنية المعلومات والإتصال (ICT) للشركات لإستغلال المعرفة العلمية والتقنية لإعطائهم تفوق تنافسى لم يسبق له مثيل، فعلى سبيل المثال، خفض ومعالجة التكلفة للصفقات بشكل ثابت
- أوجد إقتصاد المعرفة الجديد تباعاً أشكال تنظيمية جديدة بين الشركات فى علاقات تشابكية فى التوظيف كما أصبح أكثر فأكثر عمالة المعرفة عمال حقيبة، مستقلون، أوبمهن حرة.

٤/١ الركائز الأساسية للإقتصادِ المبنى علىِ المعرفةَ

عرف البنك الدولى أربعة أعمدة كركائز أساسية للإقتصاد المبنى على المعرفةَ: النظام المؤسسى والإقتصادى "The Economic and institonal regime"، التعليم "Education"، الإبتكار "Innovattion" والبنية المعلوماتية "The information infrastructure" (شكل ١).

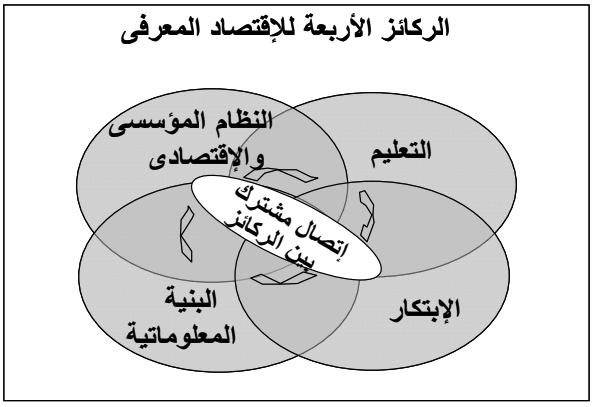

شكل (١) الركائز الأربعة للإقتصاد المعرفى [٩]

ويساعد معهد البنك الدولى لبرنامج المعرفة للتنمية Knowledge for Development Program (K4D) على بناء قدرة الدول للدخول وإستخدام المعرفة لتصبح أكثر تنافساً وأحسن نمواً ورفاهيةً. فيساعد برنامج (K4D) الدول فى تقيم المقارنة مَع الآخرين على قدرتهم للتنافس في إقتصادِ المعرفة العالمى. لقد طور إطار عام من أربعة ركائز لتستخدمها تلك الدول كأساس لإنتقالِهم إلى إقتصاد المعرفة (جدول ١).

جدول (١) : الركائز الأربعة الأساسية لإقتصاد المعرفة [١٠]

الركيزة الأولى: النظام المؤسسى والإقتصادى	الركيزة الثانية: التعليم ، المهارات	الركيزة الثالثة: المعلومات والإتصالات	الركيزة الرابعة: نظم الإبتكار
يجب أَن يزيد نظام الدول المؤسسى والإقتصادى الحوافز لكفاءة الإستخدام للمعرفة الحالية والجديدة وإزدهار العمل الحر.	يحتاج سكان الدول إلى التعليم والمهارات التى تمكنهم من الإبتكار والمشاركة والإستخدام الجيد.	تحتاج البنية المعلوماتية الديناميكية لتَسهيل الإتصال الفعال، ونشر، ومعالجة المعلومات.	يجب أن تكون نظم الإبتكار للدول، من شركات، ومراكز بحوث، جامعات، مجالس خبراء، مستشارون، ومنظمات أخرى قادرة على التوجه المتزايد للمعرفة العالمية، تستوعبه وتكيفه إلى الحاجات المحلية، وخلق تقنية جديدة

٥/١ قياس المعرفة فى إقتصاديات العالم: [١١]

طور برنامج المعرفة للتنمية (K4D) أداةَ تفاعلية تَسمح للدول لتَمييز المشاكل والفرص التي تواجهها فى الإنتقال إلى إقتصاد المعرفةَ، مع التَركيز لجذب السياسة لتَشجيع الإستثمارات المستقبلية. وعلى الرغم من أنها مصممة للمخططين وصناع السياسة لتقييم المعرفة الوطنية، فإن منهجية تقييم المعرفةَ يمكن أَن تستخدم من قبل أى فرد على إتصالِ بشبكة الإنترنت، وتصدر تقارير"Knowledge Assessment Methodolgy" (KAM) التى تكشف عن كَيفية مقارنة إقتصاد الدول وبعضها فى السمات المختلفة من إقتصاد المعرفةَ.

جدول (٢): تخطيط الركائز الأربعة لإقتصاد المعرفةَ ببطاقة النتائج الأساسية KAM

الركائز	المؤشر
النظام المؤسسى والإقتصادى	• القيود الجمركية وغير الجمركية. • جودة النواحى التنظيمية. • سيادة القانون.
تعليم ومهارات السكان	• معدل محو الأمية للبالغين. • معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوى. • معدل الإلتحاق بالتعليم العالى.
البنية المعلوماتية	• عدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ فرد. • عدد الحاسبات لكل ١٠٠٠ فرد • عدد مستخدمى الإنترنت لكل ١٠٠٠ فرد.
نظم الإبتكار	• الدفعات الممنوحة بالدولار لكل باحث. • مقالات فى مجلات علمية وتقنية لكل مليون شخص. • براءات الإختراع الممنوحة عن طريق مكتب الولايات المتحدة لبراءات الإختراع والعلامات التجارية لكل مليون شخص.

ملاحظة: كل من مؤشرات المعرفةَ فى بطاقة النتائج تقابل إحدى الركائز للإطار العام للإقتصاد المعرفى (K4D)

وأحدث إصدار لـتقرير KAM ٢٠٠٨ أستند على مقارنة المتغيرات الهيكلية والنوعية لعدد ٨٣ متغيرا التي تعمل كعوامل لركائز إقتصاد المعرفةَ الأربعة المذكورة. التى يمكن أن تقَارن حوالي ١٤٠ دولة فيمابينهم أغلب الإقتصاديات المتطورة من منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) منهم ١٠٠ دولة ناميةَ. جميع المتغيرات يتم تحويلها إلى متغيرات قياسية (معيارية) برقم على مقياس تأخذ القيم من صفر (أضعف) إلى ١٠ (أقوى)، وكل الدول مصنفة على مقياس ترتيبى ليعبر KAM عن الأداءِ النسبى للدول للإقتصاد المعرفى.

ويعتبر دليل إقتصاد المعرفةَ Knowledge Economy Index (KEI) الأكثر شيوعا عموماً للعديد من أدلة KAM's، وتعتبر الدنمارك أكثر إقتصاد معرفة متقدم عالميا في عام ٢٠٠٨، طبقا لدليل إقتصاد المعرفةَ (KEI). ويعكس موقعها الأعلى أداءاً قوياً على ركائز النظام المؤسسى والإقتصادى، والتعليم والإبتكار وتَحتل السويد، وفنلندا وهولندا المراكز التالية الثلاث فى تصنيف الرتب. أما البرازيل، والصين، والهند، وروسيا، كل الإقتصاديات الديناميكية الكبيرة، أظهرت أداءاً جيداً فى دليلِ إقتصاد المعرفةَ. إرتفعت روسيا ٣ مواقع والهند إرتفعت ٤ مواقع بالمقارنة بعام ١٩٩٥. أما البرازيل فقد قفزت ١١ موقع لإعلى، بينما صعدت الصين ١٨ موقع لتأتى في ثانى قائمة الرابحين فى ترتيب دليل إقتصاد المعرفة منذ عام ١٩٩٥. ومنغوليا، دولة منخفضة الدخل، أعلى قائمةَ الرابحين بتحسن ٢٤ موقع. كذلك يتضمن الرابحون الكبار دول أخرى منخفضة الدخل مثل موريتانيا، فيتنام، ولاوس. تغطية KAM، من ناحية الدول والمؤشرات، نما بمرور الوقت. ففي عام ٢٠٠١، إحتوى KAM البيانات فقط لعدد٦٠ مؤشرا لعدد٤٠ دولة، أما الآن فتقرير KAM ٢٠٠٨ يتضمن ٨٣ مؤشرا لعدد١٤٠ دولة، أدت التغطية المحسنة إلى إرتفاع سريع فى إستخدام KAM ، بعدد مشاهدات الصفحة يزيد بأكثر من ٦٠٠ بالمائة بين عام ٢٠٠٣، وعام ٢٠٠٧. وتستند المنهجية التى فى KAM الإستمرار للتطور لعكس الإبتكار بشكل أفضل، وتطبيقات، وقوة إقناع نمو المعرفة.

٦/١ تقييم المدن فى إقتصاد المعرفةَ: [١٢]

المناطق الحضرية - مختلفة فيمابينها - وتمثل بشكل رئيسى المدن نقاط مركزيةَ لإقتصاد المعرفةَ فى نواح عديدة. فالمعرفة تنتج، وتعامل، وتتَبادل وتتسوق. وأفضل المدن المميزة بالبنية الأساسية المعرفية (جامعات، معاهد تربوية أخرى، الخ.)، تساهم بأعلى متوسط من الأفراد المتعلمون جيدا، فى مجال البنية الأساسية الإلكترونية، وهذه المدن لها علاقات جيدة من خلال المطارات بالإقتصاد العالمي، وهم يمثلون وظيفيا كمكان يتم تبادل المعرفة فيه، وكحضانات للمهرة والمجموعات الجديدة. في نفس الوقت، إقتصاد المعرفةَ لَه ميل لإنْتاج إقتصاد ثنائى، بإستقطاب متزايد بين مستوى عمالة معرفة بأجر جيد ومستوى أقل للناس الذين يفتقرون إلى المهارات والمصادر للمشاركة. إن الإستقطاب يحس بقوة كبيرة في المدن الكبرى ويأخذ شكل التوزيع المكانى الواضح أحياناً.

كَيف نحكم على المدن في إقتصاد المعرفةَ؟ ولإمكانية الإجابة على ذلك السؤالِ تم تطوير إطار التحليلِ، الذى فيه نميز بين أساسيات / قواعد المعرفة وأنشطة المعرفة للمدن (شكل ٢).

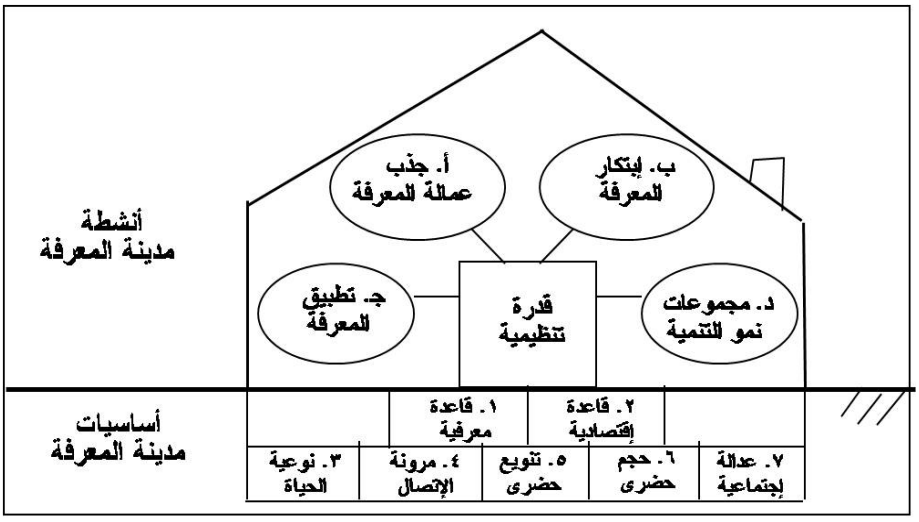

شكل (٢) تقييم المدن فى الإقتصاد المعرفى : الإطار التحليلى

أولا: أساسيات / قواعد المعرفة:

يتكون المنزل من سبع أساسيات/ قواعد، يشكلون معا النقطةَ العامةَ لإنطلاق مدينة في الإقتصاد المعرفى: قاعدة معرفية، قاعدة إقتصادية، نوعية الحياة، مرونة الإتصال، تنويع حضرى، حجم حضرى، عدالة إجتماعية. ومن المهم التأكيد على أن السبع قواعد ليس لهم نفس الوزن. فقاعدة المعرفةَ والقاعدة الإقتصاديةَ يعتبران كأساسيات : فمدن بدون أعداد كبيرةٍ صحيحة في هذه المجالات ستجد صعوبة كبيرة لنجاح بناء وبقاء إقتصاد معرفى، أما العوامل الخمسة الأخرى يمكن أن تميز كعوامل مساعدة يضيفون قوة إضافية إلى الأساسيات.

ثانيا: الأنشطة المعرفية:

ونتسائل كيف تستطيع المدن أَن تصبح أقوى في الإقتصاد المعرفى؟ وللإجابة يمكن التميز بين أربعة أنواع من "الأنشطة المعرفية"وهى: نروج الإبتكار للمعرفة الجديدة، نروج التطبيق للمعرفة، جذب العاملين بالمعرفة، نطور مجموعات النمو الجديدة. وبعد أن نرى معا أنشطة وقواعد المعرفة، من المُهم رؤية علاقاتهم المتبادلة، والصلة بقواعد الإقتصاد المعرفى. هذه العلاقات ممثلة تخطيطيا- في شكل رقم (٣). حيث تغير الأنشطة المعرفية القاعدتين الإقتصاديتين الرئيستين: قاعدة المعرفةَ والقاعدة الإقتصاديةَ للمدينة. وإن أنشطة المعرفةَ الأربعة في مركز الشكل، في الصندوقِ الرمادى الصنف الأخير إبتكار مجموعات النمو الجديدة يرتبط بوظيفة الآخرين.

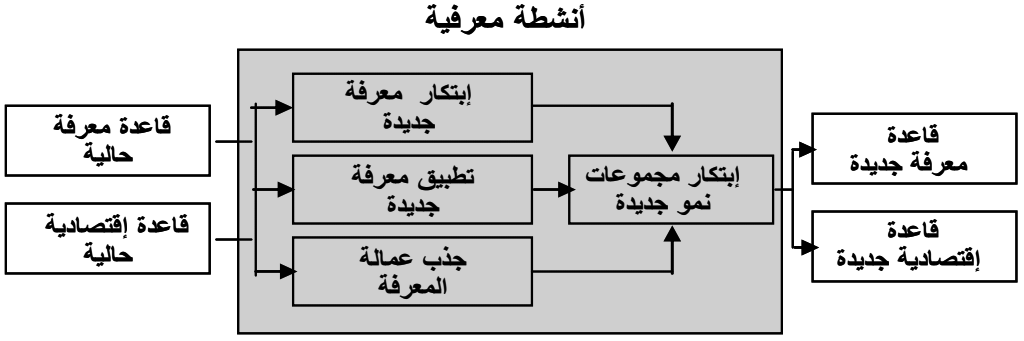

شكل (٣) أنشطة المعرفة بالمدن

٧/١ دور المدنِ فى إقتصاد المعرفةَ، ومحددات نجاحها: [١٣]

- تمثل الأقاليم الحضرية النقاط المركزيةَ للإقتصاد المعرفى
- تجذب الأقاليم الحضرية المميزين
- يمثل التنويع في المناطق الحضرية ثروة
- يفضل الحجم الكبير
- تمثل المدن بيئات جيدةَ لتبادل المعرفة
- في إقتصاد المعرفةَ، الأمور متقاربة
- يحدد نجاح مدينة في إقتصاد المعرفةَ قاعدتها الإقتصادية
- هناك علاقة قوية بين الأداءِ والعدالة الإقتصادية، الفقر والفصل الإجتماعى.

٨/١ الحالة الفنلندية: نموذج لدول الإقتصاد المعرفى: [١٤]

ليس هناك طريق وحيد وواضح للدول للإنتقال إلى الإقتصاد المعرفى، فالدول مختلفة بتقاليدها الخاصة وثقافتها وتاريخها وخلفيتها. حيث سارت فى طرق مختلفة جدا. بينما يوضح مايكل بورتر Michael Porter (جامعة هارفارد) في كتبه، تبدأ أكثر الدول تنمية إقتصادها من مصدر طبيعي كقاطرة فى مرحلة، ثم تمضى إلى إستثمار كقاطرة مرحلة، وبعد ذلك يهدف نحو معرفة قاطرة للإقتصاد (شكل ٤).

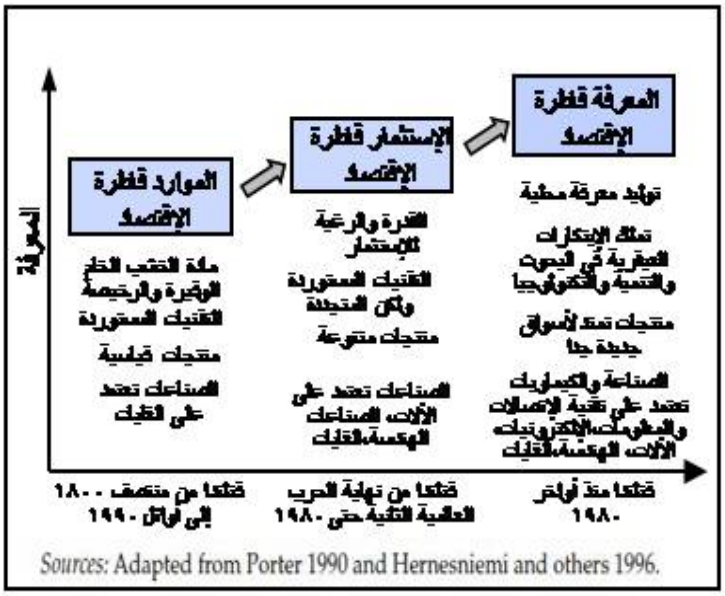

شكل (٤) مراحل التنمية الإقتصادية بفنلندا

ووتتمثل فى فنلندا هذه العملية (شكل ٤)، وهى دولة صغيرة هامشية في شمال أوروبا، يبلغ سكانها خمسة مليون نسمة. (وهى عرقياً الأمة الأكثر تجانساً في أوروبا. بشكل مثير للإنتباه، حيث يبلغ الفنلنديون ٦٠% من السكان الذين يعيشون شمال الدائرة القطبية الشمالية، لذلك فهى حقيقة قد تساعد على تَفسير تصميم فنلندا الجرئ للتكيف عند الضرورة للبَقاء)". [١٥] وتمثل فنلندا دولة حولت نفسها بنجاح إلى إقتصاد معرفى في مدة قصيرة. وتمثل التجربة الفنلندية فى التسعينيات واحدة من عدد قليل من النماذج فى إمكانية أن تصبح المعرفة قوة دافعةَ للنمو والتحولِ الإقتصادى. خلال ذلك العقد، أصبح إقتصاد الدولة الأكثر تخصصى فى تقنية الإتصالَ والمعلوماتَ (ICT) في العالم، وهكذا أكملت تحركَها من قاطرة المصدر إلى معرفة وإبتكار يقود التنمية. أخيرا، وفى نهاية السبعينات، صنفت فنلندا الأقل فى نهاية الترتيب لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديةَ (OECD) في كثافة البحوث والتنمية. أما اليوم، يبلغ إستثمار فنلندا في ٣,٥% تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى (GDP)، محققة أعلى ثانى دولة في منظمة (OECD) وأعلى ثالث دولة فى العالم، مباشرة بعد السويد وإسرائيل. بالإضافة إلى أربع مرات حتى الآن فى بداية القرن الحادى والعشرون. وصنفت الدولة الأولى في دليل منافسة المنتدى الإقتصادى العالمي World Economic Forum's (WEF) competitiveness index ، وكأحد الأكثر إقتصاديات تطور تكنولوجيا المعلومات (IT). وصنفت الأعلى فى دراسات برنامجِ منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديةَ لتقييم الطالب الدولى Program for International Student Assessment (PISA) لتعلم المهارات والتحصيل التربوى، وأيضاً حققت الأعلى بدليل الإقتصاد المعرفى في مقارنات البنك الدولى.

في فنلندا، تزامنت الكثافة المعرفية لتخصص الإنتاج، والتجارة، والبحوث وتنمية السلع والخدمات بالإنفتاح التدريجى للإقتصاد وإلغاء قيود تنظيم التدفق الكبير. وميزة الحالة الفنلندية النمط غير التقليدى للتجديد الصناعى من صناعات أساسها الجوهرى مصدر طبيعى إلى آلات، هندسة، إلكترونيات، و(ICT). وهناك عدد قليل، إذا وجد، يعتبر أمثلة أخرى لدول إستطاعت تحويل هياكلها الصناعية من مصدر طبيعى وفير إلى كثافة معرفية عالية وقيمة مضافة بسرعة وبنجاح مثل فنلندا. يمكن أن تتبع أصول إقتصاد المعرفة الفنلندى لمستخدم- منتج الترابط بين صناعات أساسها الغابة كمستخدمون أوائل من التقنية المتطورة، والهندسة الصاعدة، إلكترونيات وصناعات (ICT) في الستينات والسبعينات (شكل ٤).

ومن الملائم إنعكاس مايمكن أن نتعلمه من التجربة الفنلندية والذى تسترشد به الدول النامية. [١٦] تملك فنلندا العديد من الخصائص المعينة التى لايمكن أن تتضاعف بسهولة بالعديد من الدول الأخرى. يحيط بأولى هذه الخصائص موقفين: روح مستقلة من الإعتماد الذاتى وفكر "موثوق" يختلط بمناخ، وجغرافية، ووظائف. وإشتركت خاصية ثانية معينة مع دول شمالية أخرى وهى تَشمل روح قوية من التماسك، قيم أخلاقية عالية، تأكيد على المساواة، وتوزيع دخل متعادل نسبياً. وخاصية ثالثة هى رغبة قومية قوية للإنفتاح والتفاعل مع

العالم الخارجي. بينما هناك عدة خصائص أخرى قد تَكون فريدة جداً للفنلنديين، إلاإن هذه الثلاثة خصائص برزت لتمكن فنلندا من بِناء دولة قومية ناجحة، ومؤخراً أكثر، تم تحويل الأزمة الإقتصادية الرئيسة (أزمة التسعينيات) إلى فرصة وتَحولها نفسها من إقتصاد هامشي جداً في أوروبا إلى دولة كثافة معرفية والأكثر تنافساً في العالمِ في أقل من عقد على الجهة الأخرى، السياسات الرئيسية المسئولة كليا عن نجاج فنلندا تكون مطابقة تماما للجَنة واشنطن. وهذه تتضمن:

- سيادة القانون
- حكم ومسئولية قوية
- سياسة إقتصادية كلية مستقرة
- قطاع مالى قوى (بعد أزمة التسعينيات)
- إنفتاح إلى الأفكار الخارجية ونظام التجارة الحر
- تركيز قوى على المنافسة المحلية المشجعة

أما السياسات الأخرى الأقل للجنة واشنطن تتضمن:

- دولة ثروتها قوية، وبخاصة تركيزها القوى جدا فى التعليم
- تركيز قوى على تنسيق السياسات بين الأجهزة الحكومية الرئيسية فيمابينهم والقطاع المنتج
- تركيز قوى على البحوث والتنمية والإبتكار
- نوع جديد من السياسة الصناعية
- تركيز قوى على المستقبل.

٢ مقومات مدينة بورسعيد

١/٢ التعريف بمدينة بورسعيد: [١٧]

محافظة بورسعيد هي إحدى المحافظات الست المكونة لإقليم قناة السويس بجانب كل من محافظات الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء والشرقية، وتقع المحافظـة في الطـرف الشمالي الشرقي للجمهورية على رأس قناة السويس وساحل البحر المتوسط، يحدها شمالا البحر المتوسط وجنـوبا بحيـرة المنزلة ومحافظة الإسماعيلية ومن الغرب محافظة دمياط ومن الشرق محافظـة شمال سيناء، حيث تمتـد محافظـة بورسعيـد بين دائرتـى عرض ´٣٠°٧ ، ´٣١°١٦ شـمالاً، وتمتد بين خطى طول ´٣٢°١٨ ، ´٣٢°٤٠ شـرقا (شكل ٥).

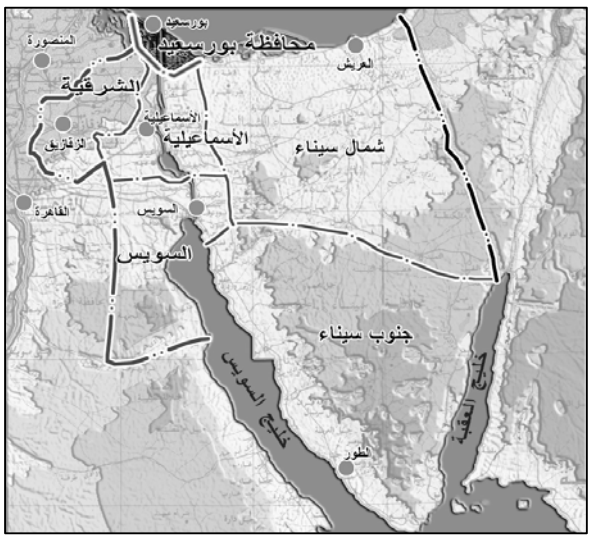

شكل (٥) موقع محافظة بورسعيد من إقليم قناة السويس

٢/٢ المقومات الإقتصادية لمدينة بورسعيد

إن مدينة بورسعيد بحجمها وطبيعتها المتميزة علي المستوى القومى والدولى تحظى بالموارد التالية: [١٨]

١/٢/٢ الموارد البشرية

تتسم الموارد البشرية بمحافظة بورسعيد بعددٍ من الخصائص المميّزة والتى تشكل فى مجملها ركيزة أساسية لبناء وتنمية قدرات المجتمع فى مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.

أ- الملامح السكانية والإجتماعية: [١٩]
بلغ **حجم سكان** محافظة بورسعيد نحو ٥٧٠٧٦٨ نسمة طبقا لتعداد ٢٠٠٦، وبلغ **التوزيع النسبى لسكان المحافظة** ٢.٢٧% من حجم سكان إقليم قناة السويس، ونحو ٠.٧٩% من حجم سكان الجمهورية عام ٢٠٠٦ وبذلك فالمحافظة تأتى في المرتبة الثالثة سكانياً بالنسبة لإقليم قناة السويس وفى المرتبة التاسع عشر بالنسبة للجمهورية. وعن **التركيب الحضرى/الريفى** للسكان فتعد محافظة بورسعيد محافظة حضرية تمثل فى مجملها مدينة حضرية أيضا. وتسهم **الهجرة** فى النمو السكانى للمحافظة بالموجب، لما تتسم به المحافظة من جذب المهاجرين إليها، لتركز الأنشطة والخدمات بها، وتتصدر محافظتى الشرقية والدقهلية أكثر المحافظات المصدرة إليها. وتصل **نسبة الأمية** بالمحافظة إلى ١٦,٦%، وهى تقل بذلك عن المتوسط العام للإقليم الذى يبلغ ٢٧,٩ %، والجمهورية الذى يبلغ ٢٩,٣%، الأمر الذى يعكس البيئة الحضرية للمحافظة والوعى بأهمية التعليم ودرجة الإقبال على تعليم الأطفال.

ب- الملامح الإقتصادية:
بلغت تقديرات **قوة العمل** بالمحافظة عام ٢٠٠٦ [٢٠] نحو ١٩٤.٠ ألف نسمة بنسبة ٣٤.٠ % من جملة السكان، وترتفع تلك النسبة مقارنة بالإقليم والجمهورية لتسجل ٣٠,٦٨ %،٣٠,٢٠% على التوالى. كما تشير بيانات **المشتغلين الفعليين** بقوة العمل حيث بلغت ٨٨.٩٨% والتى تنخفض قليلا عن متوسط الإقليم (٨٩,٩٩%) وعن الجمهورية التى تبلغ ٩٠,٦٩%. ويوضح **توزيع العاملين فى القطاعات الاقتصادية** طبقاً لتعداد ٢٠٠٦ [٢١] أن حوالى ١٠.٥% من جملة السكان ذوى النشاط الإقتصادى فوق ١٥ سنة يعملون بقطاع الزراعة، و١٩% بقطاع الصناعة والتشييد، ٢٨% بأنشطة التجارة والنقل، ٣٩,٩% بأنشطة الخدمات الإجتماعية والعامة والشخصية، و٢,٤% بقطاع المعلومات والإتصالات والأنشطة العلمية المتخصصة، وبصفة عامة يتميّز الهيكل القطاعى للقوى العاملة بالتركز النسبى فى أنشطة (التجارة ـ الصناعة ـ الخدمات) بما يعكس الطبيعة الحضرية النسبية للمحافظة.

جـ- تطور مؤشرات التنمية البشرية فى مصر على المستوى المحلى: [٢٢]
بتتبع مؤشر التنمية البشرية فى جميع المحافظات على مدار العشر سنوات لتحديد إتجاهات التنمية البشرية على المستوى المحلى، ولمعرفة التفاوت فى تقدم عملية التنمية. صنفت المحافظات وفقا لمؤشر التنمية البشرية على مدار العشر سنوات بإستخدام تقنية التحليل التكرارى والتى تحسب التصنيف العام للمحافظات عن طريق تحديد المحافظة الأكثر تكرارا عند كل رتبة خلال العشر سنوات ولقد صنفت محافظة بورسعيد فى المركز الأول فى كل عام، ولذلك فإنها تأتى على قمة ترتيب المحافظات فى هذه الفترة وتعتبر محافظات السويس والقاهرة والإسكندرية ودمياط هم الأربع محافظات الأوائل التاليين لها. أما الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وبنى سويف فهى تأتى كآخر المحافظات تصنيفا خلال هذه الفترة.

وظلت محافظة بورسعيد هى الأعلى ترتيبا بين محافظات مصر من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية حلال الفترة التى تم تحليلها من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وفى محاولة لفهم الأداء الرائع لبورسعيد خلال هذه الفترة تم تحليل بعض المؤشرات المهمة بالإضافة إلى مكونات الدليل والثلاثة وهى التعليم وتوقع الحياة وإجمالى الناتج المحلى. وبالرغم من تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية فى بورسعيد عن القيمة التى بلغت ٠,٨١٦ فى ١٩٩٦ فإن مستوى التنمية البشرية الذى سجله مؤشر التنمية البشرية هو بإستمرار أكبر من قيمة مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومى فى مصر. بالرغم من أن بورسعيد تميزت بإتجاه عام متزايد فى كل قيم المؤشرات والأدلة (جدول ٣) فإن المؤشرات والأدلة تشير أيضا إلى أن بورسعيد واجهت مستوى مرتفع من التفاوت فيمايخص مستوى التنمية البشرية وأن عددا من المؤشرات المهمة التى تشمل نسبة القراءة والكتابة ومعدلات القيد بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وصلت لأعلى معدلاتها فى ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ثم إنخفضت منذ ذلك الحين.

جدول (٣) رصد مؤشرات بورسعيد

المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٨,٨	٦٨,٣	٦٨,٥	٦٨,٥	٧١,٦	٧٢,١	٧٢,٣
معدل القراءة والكتابة (%)	٧٥,٦	٧٧,٨	٧٩,١	٨٣,٢	٨٨,٠	٨٣,٣	٨١,٩
نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية(%)	٧٥,٥	٧١,٧	٧١,٩	٧٦,٨	٧١,٦	٧٢,١	٧٠,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٦٢٢٨	٩٦٢٩	١٠٦٥٨	١١٠٥٧	٨٢٨٧	٩٠٧٠	٦٣١٧
دليل توقع الحياة	٠,٧٣٠	٠,٧٢٢	٠,٧٥٢	٠,٧٢٥	٠,٧٧٧	٠,٧٨٥	٠,٧٨٨
دليل التعليم	٠,٧٥٦	٠,٧٥٨	٠,٧٦٧	٠,٨١١	٠,٨٢٥	٠,٧٩٦	٠,٧٨١
دليل الدخل	٠,٩٦٢	٠,٧٦٢	٠,٧٧٩	٠,٧٨٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥٢	٠,٦٩٢
دليل التنمية البشرية	٠,٨١٦	٠,٧٤٧	٠,٧٥٧	٠,٧٧٤	٠,٧٨٠	٠,٧٧٨	٠,٧٥٣

وهناك متغير مهم فى تقدم بورسعيد وهو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى والذى وصل إلى مستويات عالية للغاية فى خلال الفترة أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٤ بينما تراجع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى مؤخرا من ٩٠٧٠ دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣١٧ دولار أمريكى فى ٢٠٠٦ بالإضافة إلى إنخفاض معامل الأرتباط بين أداة توقع الحياة والتعليم وكذلك مؤشر التنمية البشرية وهو أمر يدعو للقلق.

د- تأثير قناة السويس على إقتصاديات مدينة بورسعيد:

لقد أصبحت قناة السويس من الأهمية بمكان لكل من التجارة والاقتصاد العالمي والقومي. فبالنسبة للتجارة العالمية تنقل القناة أكثر من ٩٠ % من حجم التجارة على الطرق التي تخدمها القناة، وهى تمثل ٨,٤ % من حجم التجارة العالمية. وبالنسبة للإقتصاد القومي فقد قدمت القناة منذ الافتتاح الثاني أي عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥ لخزينة الدولة أكثر من ٤٧ مليار دولار من حمولات صافية قدرها حوالي ١٢ مليار طن نتيجة عبور ٥٤٣ ألف سفينة من مختلف الأنواع. [٢٣] وجاءت القناة كأكبر عامل إختزال في جغرافية النقل، وأعادت توجيه القارات، فاختزلت قارة إفريقيا بأسرها في طريق رأس الرجاء الصالح (شكل ٦). [٢٤]

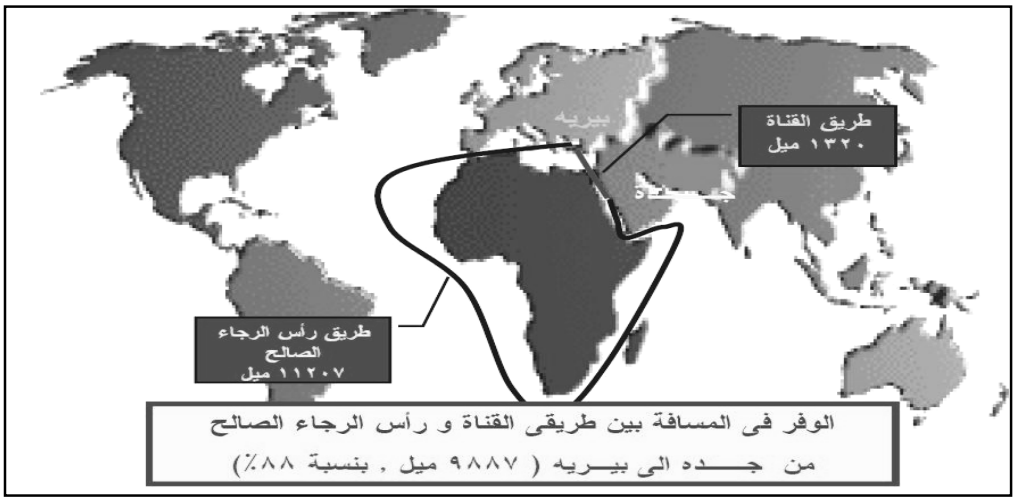

شكل (٦) الوفر الزمني الذي وفرته القناة على التجارة الدولية عن طريق اختصار رأس الرجاء الصالح

ولقد كونت قناة السويس معها سلسلة من المدن الجديدة التي تعد أساساً من مدن النقل، حيث نشأت مدينة بورسعيد. وحي بورفؤاد على البحر المتوسط في الطرف الشمالي للقناة، ولقد كانت بداية ظهورها في سنة ١٨٥٩م. والتي تمكنت رغم حداثتها المطلقة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين من إنتزاع المرتبة الثالثة بين مدن مصر من مدينة طنطا، بل تمكنت من منافسة الإسكندرية أهم الموانئ المصرية على الإطلاق.

وأدى نشاط حركة الملاحة في القناة إلى إيجاد نشاط إقتصادي في ميناء بورسعيد والسويس قوامه الرئيس تموين السفن العابرة بالوقود، والماء العذب، والأغذية وغير ذلك مما قد يحتاج إليه السفن أو الركاب . [٢٥] وكان لموقع بورسعيد الجغرافي المتفرد الأثرالكبير بأن جعلها ميناء تجاري يربط حركة التجارة بين الشرق والغرب من خلال قناة السويس. وبعد إنتصارأكتوبر في عام ١٩٧٣، فقد وضح الإهتمام الكبيرالذي أبدته الدولة من خلال إيجاد أنشطة إقتصادية جديدة، ثم إقامة نظام المنطقة الحرة للتطبيق على ميناء بورسعيد بتعديل القوانين الجمركية وصدورقانون جمركي جديد رقم ٦٦ لعام ١٩٧٣[٢٦]، ثم صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ باعتباربورسعيد منطقة حرة إعتباراً من ٣١ /١٢ /١٩٧٥[٢٧]. وكان هذا له الأثر الواضح في إزدهارحركة التجارة الداخلية بالمحافظة، مما جعلها تلفت الأنظار لكونها سوقاً مميزاً للسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى إتخاذ كثيرمن أبنائها مهنة التجارة سواء بالعمل الحروالبيع والشراء أوبالإستيراد والتصدير، مما يشكل حوالي ٤٥% من إجمالي الدخل المحلي للمحافظة، والذي كان له الأثر البالغ على المستوى الإقتصادي لكثير من أبناء المحافظة.

٢/٢/٢ الموارد الطبيعية والعمرانية[٢٨]

أ- الموارد الطبيعية والأرضية:

تمثل الموارد الطبيعية أحد المقومات الرئيسية للإستثمار والتنمية، وهى تشمل المحميات الطبيعية والموارد المائية والموارد الأرضية بالإضافة إلى الموارد الأثرية والسياحية. فبالنسبة **للمحميات الطبيعية** فتضم محافظة بورسعيد عدد من المحميات الطبيعية تتمثل في: محمية أشتوم الجميل، محمية جزيرة تنيس. وبالنسبة **للموارد المائية** بمحافظة بورسعيد تتمثل في المياه السطحية النيلية ويتم إستخدامها في مساحة محدودة من منطقة القناة وسيناء (١٥٠ألف فدان). وبالنسبة **للموارد الأرضية** فلاتتوفر في نطاق محافظة بورسعيد ثروات معدنية تذكر باستثناء ملح الطعام المستخرج من ملاحات بورفؤاد، وتم إكتشاف الغاز الطبيعي في البحر المتوسط في حقلين هما حقل بورفؤاد وحقل بورسعيد حيث تتوفر إمكانيات كبيرة للغاز الطبيعي بالمنطقة البحرية شمال وشمال شرق بورسعيد ويجرى حاليا إستغلال بعض حقول الغاز الطبيعي بهذه المنطقة مثل حقل وقار وبورفؤاد والتمساح، وأسهمت هذه الإكتشافات في تحويل المحافظة إلى منطقة تنمية للغاز الطبيعي وأصبح بها أكبر محطة معالجة وإسالة للغاز الطبيعي في الشرق الأوسط على مساحة ٤٥٢ فدان غرب بورسعيد.

أما بالنسبة **للموارد الزراعية**، فيلاحظ تواضع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة بورسعيد إذ لايتعدى ٠,٠٥ فدان/نسمة، حيث يرجع ذلك لإعتبارها محافظة حضرية ذات مدينة واحدة ولموقعها الجغرافي. وتضم محافظة بورسعيد العديد من **الموارد الأثرية والسياحية** والمزارات الدينية، ويتمثل النشاط السياحي الحالي في بورسعيد في: السياحة الدولية (سياحة رجال الأعمال)، سياحة اليخوت وسياحة الترانزيت، السياحة الداخلية وتتمثل في سياحة التسوق والتي تمتد على مدار العام بأعداد كبيرة من السياحة الداخلية من جميع المحافظات بالجمهورية، ويجرى التردد عليها خاصة في مناسبات وتوقيتات معينة، سياحة الشواطئ الترفيهية بغرض الاصطياف في موسم الصيف (نمط الدخول المتوسطة). وبالنسبة **للموارد الصناعية** تضم المحافظة قاعدة صناعية ضخمة والتى ترتبط بصفة رئيسية بالمنطقة الحرة كما تضم صناعات تكميلية ووسيطة لصناعات أخرى مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأسمدة والكيماويات والمبيدات، وكذلك صناعات تقطير السكر وغيرها من الصناعات الحديثة والإلكترونية. والمنتجات الجلدية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والكيماويات والعطور والصناعات المعدنية. مع تواجد العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة من صنع شباك الصيد وحديد التسليح، وصناعات حرفية عديدة. مع وجود مناطق صناعية تحت الإنشاء مثل المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد على مساحة إجمالية ٨٧.٦ كم٢، والمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد.

ب- الموارد العمرانية:

الهيكل الإدارى لمحافظة بورسعيد تمثل فى كونها محافظة حضرية وفى مجملها مدينة حضرية أيضا، تضم سبعة أحياء تتمثل في: الشرق، العرب، المناخ، بورفؤاد، الضواحي، الزهور، الجنوب. وتقتصر التجمعات شبة الريفية بالمحافظة على حيين هما: حى المناخ ويقع غرب بورسعيد، ويضم تجمعات الأربعين والخرايطة والمناصرة والديبة، وحى الضواحى الذى يضم تجمعات القابوطى والرسوة والكاب وأم خلف وبحر البقر والخرز والمراحات داخل بحيرة المنزلة. وتبلغ **المساحة الإجمالية** لمحافظة بورسعيد حوالي ١٣٤٤.٩٦ كم٢ أى ٣٢٠,١ ألف فدان تمثل ١,٧% من جملة مساحة إقليم قناة السويس، ٠,١٣% تقريباً من جملة مساحة الجمهورية، وتبلغ **المساحة المأهولة** للمحافظة حوالى ١٣٢٠,٦٨كم٢ بنسبة ٩٨,١٩% ،من إجمالى المساحة الإجمالية للمحافظة، وتشغل إستعمالات الأراضى البور المسطح الأكبر بنسبة ٦٧% من إجمالى المساحة

المأهولة للمحافظة، يليها الإستعمالات العمرانية والتى تصل الى ٢٨,١% من جملة المساحة المأهولـة، ثم الأراضى الزراعيـة داخل الزمام بنسبة ٢,٢% من جملة المساحـة المأهولـة وتصل نسبة الأراضى الصحراوية بالمحافظة إلى ١.٨% من إجمالى المساحة الكلية لها[٢٩].

وتتميّز محافظة بورسعيد بوجود شبكة جيّدة ومتكاملة من **الطرق** التى تتصل إتصالا جيدا بشبكات الطرق بمحافظات القناة وسيناء وكذلك بمحافظات شرق وغرب الدلتا والساحل الشمالي الغربي وكذلك القاهرة والقليوبية. وأهم الطرق القومية التي تمر بها الطريق الدولي الساحلي – الذي يمتد من السلوم وحتى العريش. وترتبط محافظة بورسعيد بشبكة **خطوط سكك حديدية**، تربطها مباشرة بمحافظة الإسماعيلية ومنها لباقي محافظات القناة والشبكة القومية للسكك الحديدية.

وترتبط محافظة بورسعيد **بشبكة النقل المائي الداخلي** من خلال ربط محافظة بورسعيد مع محافظة الدقهلية عن طريق بحيرة المنزلة بواسطة لنشات تستخدم خط ملاحي يربط بين بورسعيد ومدينة المطرية. وعلى الرغم من وقوع محافظة بورسعيد على قناة السويس إلا إنها لا تخدم حركة نقل داخلية بينها وبين المدن الواقعة على القناة بشكل منتظم، وكذلك لا ترتبط بباقي المجارى المائية الداخلية. وترتبط محافظة بورسعيد **ملاحياً** بالعالم الخارجي من خلال ميناء بورسعيد، بالمدخل الشمالي لقناة السويس بمدينة بورسعيد وهو متعدد الإغراض بطاقة ٤.٧ مليون طن/سنويا، وإنشاء ميناء محوري على مساحة ٢٢.٥كم٢ بمشروع المنطقة الحرة شرق التفريعة ببورسعيد لخدمة المنطقة الصناعيـة وخدمة الزيادة المتوقعة في حركة الصادر والوارد نتيجة لنمو الاقتصاد المصـري وجـذب أكبـر حجـم ممكن من تجـارة الحاويـات والتـرانزيـت. وبالنسبة **للنقل الجوى** فيوجد بالمحافظة مطار واحد وهو مطار بورسعيد المحلى، يقع بمدينة بورسعيد والحركة علية غير منتظمة وقد تم تطويره حديثا وإنارته لاستقبال الطيران الليلي، وبه صالتان للسفر والوصول تتسعان لعدد ٢٥٠ راكب / ساعة. ويتوفر بالمحافظة شبكة الإتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى.

٣/٢/٢ تشخيص الوضع الراهن بإستخدام تحليل SWOT

يمكن رصد الملامح والخصائص الرئيسية للوضع الراهن بمدينة بورسعيد بإستخدام إسلوب التحليل SWOT analysis، والإعتماد على نتائج هذا الأسلوب للإخذ فى الإعتبار عند وضع الرؤية المستقبلية للإقتصاد المعرفى للمدينة. والذى تتمثل أهم محاوره فيمايلى :

أ- نقاط القوة Strengths

- تتمتع مدينة بورسعيد بموقع إستراتيجى هام وبإمكانات تنموية كبيرة تؤهّلها لتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.
- موقع جغرافي متميز يؤهلها لتكون ميناء عالمى للتجارة والترانزيت، كذلك وجود ميناء شرق بورسعيد (الميناء المحوري الجديد) حيث يتميز بموقع جغرافي فريد في ملتقي القارات الثلاث عند المدخل الشمالي لقناة السويس، وهو ينشيء مدينة متكاملة بكافة مرافقها (الرصيف والخدمات البحرية المرتبطة به وتموين السفن ومارينا الخدمات البحرية والمنطقة الصناعية الخاصة بالميناء).
- وجود عدد من المشروعات القومية الكبرى فى نطاق المحافظة وإقليمها، مثل مشروعات التنمية الزراعية القائمة على مياه النيل حول ترعة السلام، ومشروعات التنمية الصناعية وميناء الحاويات بشرق بورسعيد.
- تمتلك المدينة ميزة تنافسية للصناعات التصديرية بإعتبارها في قلب ميناء عالمي علي ممر مائي ضخم.

ب- نقاط الضعف Weaknesses

- ظلت بورسعيـد – وعلى مدى أكثر من ربع قرن منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسى للتشغيل والدخل سواء بشكل مباشر أوغير مباشر.
- هشاشة البنيان الاقتصادى وغياب التوظيف الأمثل لموارد المحافظة وإمكاناتها التنموية فى ظل أُحادية النشاط للنمط السائد الذى يغلب عليه الطابع التجارى الإستيـرادى.
- تعانى محافظة بورسعيد من محدودية الأراضى حيث أنها تكاد تكون شبه محاطة بالمسطحات المائية : البحر المتوسط شمالاً، وبحيرة المنزلة غرباً وجنوباً، وقناة السويس وملاحة بورفؤاد شرقـاً.
- الفترة الإنتقالية لإلغاء المنطقة الحرة غير كافية لإحداث التحول من النشاط التجاري وإعداد الناس للنشاط لأنشطة إقتصادية أخرى.

جـ الفرص المتاحة Opportunities

- الحاجة إلى توسيع دائرة النشاط الاقتصادى وتنويع هيكله بما يسمح بتعددية النشاطات، خاصــة فى ظل الإتفاقـات الإقليميـة المعاصــرة، وعلى رأسها إتفاقية المشاركة المصرية/ الأوروبية وما تتيحه من إمكانات إستغلال الموقع الإستراتيجى لبورسعيد كمدخل لقناة السويس وكظهير أساسى لدول منطقة حوض البحر المتوسط.
- ظهور أنشطة جديدة مثل مشروعات البترول والغاز التي استوعبت جزءا من العمالة والمنتظر أن يفتح مشروع ميناء شرق بورسعيد والمشروعات الصناعية المرتبطة به مجالات جديدة لأبناء بورسعيد.
- ميزة تجارة الترانزيت وإمكانية تحقيق مشروع تنموي في هذا النطاق في شرق (بورسعيد) وإقامة الميناء الجديد الذي ينقل المدينة نقلة تاريخية كبري.
- جعل بورسعيد مركزا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تمتلك مقومات سياحية كبيرة تستدعي الدعاية لها.. بإعتبارها مدينة هادئة وقريبة الموقع يمكن أن يكون لسياحة المؤتمرات المختلفة موقع متميز في تحريك نشاط المدينة الإقتصادي .

د- المخاطر المحتملة Threats

- تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما ينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخول.
- الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية.
- الإفتقار إلي التنسيق الأفقي بين الأدارات المحلية بالمدينة والتردد العام في تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ.
- نظم الإصلاحات المالية المحلية تجعل المدينة غير قادرة على تمويل مشاريعها الرئيسية بمفردها عن طريق القنوات التقليدية.
- تداعيات مشكلة الأمية وما يترتب عليها من كثافة سكانية وتخلف حضارى.
- تداعيات تدنى الإنفاق الحكومى على إستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

٤/٢/٢ أهم مؤشرات جاذبية مدينة بورسعيد للتحول نحو الإقتصاد المعرفى

شهدت المحافظة عبر العقود الماضية عدة تحولات أفرزتها الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية أثّرت بصورة وبأخرى على قوامها الإقتصادى ومستتبعاته الإجتماعية، لعل أبرزها الفترة التى عاصرت تحويل مدينة بورسعيد إلى مدينة حرة، وما صاحب ذلك من إزدهار ورواج تجارى إنعكس إيجاباً على مستويات دخول ومعيشة أبناء المحافظة. وتعتبر المدينة نقطة إلتقاء شواطئ ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجي، وترتبط إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. كما تعتبر بورسعيد هي بوابة مصر الشرقية لحركة السياحة العالمية خاصة سياحة السفن واليخوت، وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيبا بين محافظات مصر من حيث مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التى تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦. كما تتميز المدينة بوجود مقر لفرع جامعة قناة السويس بكلياتها العملية ومراكزها البحثية وكوادرها العلمية. وبالتالى تمثل المدينة حالة خاصة لكونها فى مرحلة التحول من إقتصاد تجارى وخدمى وإمكانية تأهيلها للإقتصاد المعرفى.

٣ التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد فى ظل التحول نحو الإقتصاد المعرفى

بعد صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجيا، وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ماينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخول ويظهر العديد من التساؤلات حول مستقبل المدينة التي ظلت لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كنشاط رئيسي لها يمكن بلورتها - بإيجاز - فى التساؤلات التالية:

- كيف يمكن إعادة صياغة منظومة الإقتصاد البورسعيدى بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو والتحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

- كيف يمكن الإستفادة من الموقع الإستراتيجي للمحافظة علي مدخل قناة السويس؟ وما هي الفرص المتاحة من مشروعات إقتصادية؟ وكيف يمكن تأهيل مختلف الأنشطة بالمدينة لتتكيف مع هذا التحول؟
- كيف يمكـن تأهيل المجتمع البورسعيدى لقبول التحولات الجذرية فى بنيـان إقتصـاد المدينة وبما يتوافق والنظام الاقتصادى "الجديد"؟
- ماهى الرؤية وإستراتيجية التنمية المستدامة الأكثر فعالية فى إحداث التحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

ومن هذا المنطلق، تتجلّى أهمية إعداد رؤية مستقبلية للمحافظة تأخذ بعين الإعتبار مقومات التنمية ومحدداتها وما تحظى به بورسعيد من مزايا نسبية وتنافسية فى شتى مجالات الحياة الإقتصادية، وفى إطار تكاملى يتوافق والاستراتيجية المكانية القومية والمشروع القومى طويل المدى لتنمية محافظات القناة وسيناء. ونظرا لحداثة فكرة تحول بعض المدن المصرية نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى، والحالة الخاصة لمدينة بورسعيد من مرحلة التحول من الإقتصاد الخدمى والتجارى فإن هناك ثمة إجراءات يمكن أن تتخذها المدينة للإعداد لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة والتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى تتمثل فى ست خطوات أساسية:

- تحريك الأطراف المعنية Stakeholders
- تحليل وتقييم الوضع الراهن للمدينة بإستخدام الإسلوب التحليلى SWOT
- وضع الرؤية المستقبلية للمدينة للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى
- وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة وتحديد المشروعات والإجراءات ذات الأولوية
- التنفيذ المرحلي وتحديد مؤشرات التنفيذ
- المتابعة والتقييم

١/٣ الرؤية المستقبلية لمدينة بورسعيد

بدراسة مقومات مدينة بورسعيد السكانية والإقتصادية والعمرانية، وبإسترجاع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر بالتركيز على تنمية القدرة التنافسية للمدينة لتصبح (مدينة إقتصادها مبنى على المعرفة) من خلال إنشاء مدينة علمية متكاملة (منطقة تكنولوجية) تكون بمثابة تجمع عمراني واسع يشمل جميع الأنشطة كي تتفاعل فيما بينها، تكون الجامعة ومقرها ببورفؤاد بمراكزها البحثية وكوادرها العلمية نواة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، لتخصصات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية وزراعة الأراضي القاحلة والمواد المتقدمة وتطبيقات الليزر والمواد الطبيعية والبيئية، كذلك الطاقات الجديدة والمتجددة والكيماويات الدقيقة، وكلها مجالات بحثية تطبقها مجتمعات البلدان المتقدمة. بالإضافة للصناعات التكنولوجية والشركات ورجال الأعمال والشباب والمهتمين بالأنشطة التكنولوجية ومنطقة أعمال وأبحاث بها معامل وحضانات تكنولوجية، لإعداد الشباب للدخول في عالم التكنولوجيا، كذلك المناطق السكنية للعاملين في الأنشطة التكنولوجية، ومراكزمالية ومركز لوجستي ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء .

وتسعى المدينة لإيجاد الآليات التي تربط بينها وبين مراكز ومعاهد البحوث بصفة عامة، ومساعدة جهات الإنتاج على تطبيق وإستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتطوير الوسائل الحديثة في الصناعة، بما يحقق التميز للمنتج المصرى وجعله قادرًا على المنافسة.

وقد تمثلت الرؤية المستقبلية للمدينة الى تحويل مدينة بورسعيد إلى مركز ثقل إقتصادي إقليمى وعالمى يعتمد على الأنشطة الخدمية والصناعية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال مع تعظيم الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالمدينة من خلال توجيه الرؤية نحو المشروعات والأولويات التي يمكن تنفيذها ليصبح شعار مدينة بورسعيد فى المستقبل: **بورسعيد : مدينة إقتصادية معرفية.**

ومن هنا فإن هناك العديد من الأهداف التى يجب الوصول إلى تحقيق هذه الرؤية يمكن تلخيصها فى:

- **مدينة حضرية** جميلة ذات طابع عمرانى مميز يحاكى الحداثة العمرانية والتاريخ الطويل للمدينة. يسود فيها ملامح المدنية والتقدم والرقى الحضارى، مخططة غير عشوائية، ذات تركيب وظيفي واضح، وقطاعات متجانسة بحجم عمراني مناسب، ونمو مستقبلي محدد.
- **مدينة إقتصادية:** توفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين تهتم بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة والأقليات ذات قاعدة إقتصادية تنموية توفر فرص عمل متعددة فى كافة المجالات الإقتصادية بمختلف

قطاعاتها. وتوظيف مصادر الدخل فى أفضل صورة، والتكامل فى أداء الدور الوظيفي القومى والإقليمى لها. وإستغلال موقعها المتميز فى تفعيل دورها العالمى كمنفذ للجمهورية إلى الشرق الأوسط وأوربا، تتوافر بها كافة المقومات التى تجعلها مدينة إقليمية عالمية قادرة على التواصل ومواكبة المتغيرات العالمية.

- **مدينة معرفية:** يعتمد إقتصادها ونمط حياتها إعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.

٢/٣ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة (City Development Strategy- CDS)

تعتمد إستراتيجية تنمية المدينة للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى وتحقيق إستدامة التنمية على الإستفادة من الموارد المتاحة بالمدينة وتوجيهها لتنمية الإقتصاد المحلى وتعزيز القدرات التنافسية الإقتصادية، فضلا عن تغطية القضايا الخاصة بخفض وطأة الفقر والأوجه البيئية والحضرية والبنية الأساسية والمالية والارتقاء بجودة الحياة لكل مواطنيها من خلال الأتى:

- التحول إلى الإقتصاد الصناعي المكثف برؤوس أموال ضخمة من خلال التسويق لجذب إستثمارات خارجية أكثر للمدينة والجذب الفعال للإستثمارات وتعظيم الإستفادة من الأنشطة الصناعية الموجودة بالمدينة والتى تمثلت فى الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية، صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، الصناعات الكيميائية والدوائية، والصناعات المعدنية والألات والنقل، الصناعات الالكترونية.
- إختيار عدد محدود من القطاعات الواعدة (الصناعة – التجارة) لتتميز بها وتنافس على المستوى العالمي، مثل إنشاء مركز تجارة عالمى، إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة، إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الأزياء والموضة، إنشاء مجمع فنادق على أعلى مستوى.
- تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الخدمية المرتبطة بها، مثل التكنولوجيا البيولوجية، الصناعات المتعلقة بالأقمار الصناعية وعلوم الفضاء، Multimedia، صناعة الاتصالات وتقنيات الكمبيوتر والبرمجيات.
- تطوير مجموعة من الدراسات المتخصصة للتسويق تعتمد على الواقع الإقتصادي والمقومات المتاحة بالمدينة فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.
- الإستثمار الفعال في مجال التعليم ونشر المعرفة والابتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلي.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى قطاعات إقتصادية إستراتيجية (مركزمالى ومركز لوجستي ومركز جامعي ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء ومؤسسات البرمجيات الرقمية) ولتفعيل عملية تنفيذ تلك المشروعات الحيوية الهامة يمكن تخصيص قطعة أرض بمنطقة بورفؤاد لإقامة هذه المشروعات مع إنشاء إدارة متخصصة بمجلس المدينة للتسويق والشراكة مع القطاع الخاص .
- تسهيل إجراءات إعتماد المشروعات وخلق آلية لمتابعة تنفيذ المشروعات وتذليل أى صعوبات تواجه التنفيذ.

٣/٣ محاور إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد

تعتمد إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى على أربعة محاور أوركائز رئيسية وهى التى يتبنها البنك الدولى فى قياس إقتصاد المعرفة للدول، وأهم التوجهات المستقبلية للأنشطة والمشروعات المحققة لنجاح إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد والمبينة فى جدول (٤).

٤/٣ خطة العمل المؤسسي

تتمثل أهم العوائق أمام تنفيذ هذا الفكر الجديد لمدينة بورسعيد للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى فى الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية، كما أن الإفتقار إلي التنسيق الأفقي بين الإدارات المحلية بالمدينة والتردد العام في تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ. وترتكز خطة العمل المؤسسى فى عملية التحول إلى الإقتصاد المبنى على المعرفة لمدينة بورسعيد فى خطة عمل مجتمعية يشارك فيها الحكومة (ممثلة فى الإدارة المحلية والجامعات والمراكز البحثية) والقطاع الخاص والأهالى ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية وهى جزء رئيسى من إستراتيجية عملية التحول إلى الإقتصاد المبنى على المعرفة للمدينة حيث تركز خطة العمل المجتمعية على الآتي:

جدول (٤) محاور إستراتيجية التنمية والأنشطة والمشروعات المقترحة لمدينة بورسعيد

المحاور	الإستراتيجية	الأنشطة / المشروعات
كفاءة أداء النظام المؤسسى والإقتصادى	- تطوير منظومة العمل المؤسسى لإدارة التنمية العمرانية. - الدعم الموسسى وبناء القدرات والتدريب للإدارة المحلية. - التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة لتنمية مصادر الدخل المحلى. - تعزيز بناء القدرات المعرفية وتطوير الفكر القيادي والمشاركة المجتمعية. - العمل على حرية تداول البيانات والمعلومات وديموقراطية المعرفة والشراكة المعرفية.	- إنشاء مراكز المعلومات، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية حديثة. - إنشاء إدارة للتعاون والتنسيق مع الجهات المانحة. - دورات تدريبية للعاملين بالإدارات المحلية في مجالات التقنيات الحديثة. - إنشاء مكتب فنى دائم لتفعيل التطوير المؤسسى. - وضع مخطط إستراتيجى للمدينة مبنى على الإقتصاد المعرفى.
	- تعظيم الميزة النسبية لموقع المدينة. - تنويع القاعدة الإقتصادية للمدينه وتعظيم العائد من إستغلال الموارد والأمكانات. - التركيز على القطاعات الواعده وخاصة الصناعة والتجارة. - دعم القطاع الخاص لزيادة فرص العمل ولحل قضية البطالة. - تعبئة الإستثمارات ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية لتنفيذ مشروعات التنمية.	- إنشاء مركز تجارة عالمى. - إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة. - إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الملابس والموضة. - إقامة مرسى لليخوت. - إقامة مشروعات سياحية متنوعة وخاصة الفئات العليا (٤&٥ نجوم)، وتنشيط سياحة المؤتمرات بالمنطقة.
التعليم	- تنشيط وتحفيز الموارد البشرية كمورد أساسى من موارد التنمية. - تطوير التعليم بما يتوافق مع طبيعة بورسعيد كبلد يتعامل مع البواخر وحركة الإستثمار المتوقعة فى مشروعات الغاز والبترول وصناعة البتروكيماويات وتأهيل شباب الخريجين لهذه الأنشطة. - تحقيق مستوى تعليمي وتدريبي متميز للمواطنين مما يجذب الإستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية.	- رفع كفاءة ومهارات الموارد البشرية بمايتفق مع متطلبات سوق العمل. - إنشاء المدارس والأقسام المتخصصة بالكليات فى مجالات تقنية المعلومات والإتصالات.
الإبتكار	- الإستثمار الفعال في مجال التعليم ونشر المعرفة والإبتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلي. - جذب الإستثمارات الأجنبية المالية والمعرفية فى التجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا.	- إنشاء وحدات للتطوير التقني فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة. - التعاون مع المؤسسات والمنظمات القومية والدولية في مجال نقل التقنية.
البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات)	- زيادة الإستثمارات الموجهة لقطاع البنية المعلوماتية من الناتج القومي. - تعبئة الموارد للإمداد بالمرافق والبنية المعلوماتية. - تضمين عمليات المشاركة المجتمعية فى توفير الموارد المالية فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. - الربط والتنسيق مع مشروع وادى التكنولوجيا والتكامل بين المشروعات المقترحة بإقليم قناة السويس. - توفير وسائل النقل وخدماتها اللازمة لزيادة علاقتها الإرتباطية الوظيفية على كافة المستويات الإقليمية والمحلية.	- إقامة شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة بواسطة القطاع الخاص التي يمكن أن يعتمد عليها المواطنون في أداء مختلف الأنشطة المطلوبة. - جذب ميناء شرق بورسعيد للتجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا. - الربط المباشر لضفتى القناة (نفق / كوبرى / فرى بوت / تلفريك....) . - توسيع وتطوير طريق القاهرة / بورسعيد الدولى الحر المزمع إنشاؤه ليتناسب مع كوبرى مبارك السلام العلوى. - تطوير مطار بورسعيد ليكون مطارا دوليا يسهم في تنشيط الحركة السياحية والتجارية.

- مدى المشاركة في إتخاذ القرار.
- تحديد أدوار ومسئوليات المؤسسات المدنية في تنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات مع الأطراف الأخرى.
- بناء القدرات لمؤسسات وأفراد المجتمع المدنى من خلال:
  - إقتراح تعديل وتقوية الهياكل المؤسسية الحالية لتضمين مسئوليات تنفيذ خطط العمل.
  - تطوير المهارات اللازمة وبناء القدرات لتنفيذ خطط العمل.
  - إقتراح تعديل الأطر الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ عملية التحول إلى الإقتصاد المبنى على المعرفة.
  - آليات تخصيص التمويل والدعم المادى لتنفيذ خطط العمل للمشروعات المتفق عليها.
- تنمية الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية الإلتزام بمتطلبات عملية التحول إلى الإقتصاد المبنى على المعرفة للمدينة وتحقيق أهدافه العاجلة والآجلة.
- تغيير مستوى مهارات سكان المدينة حيث ستكون أنماط المهارات والحرف الموجودة حالياً على درجة عالية من الأهمية في المستقبل لكن سيتطلب الأمر مهارات إضافية في تكنولوجيا المعلومات، الهندسة الكهربائية والميكانيكية، تكنولوجيا عملية التصنيع وغيرها.
- تنمية الموارد البشرية والتدريب لتحقيق تحسن إنتاجية الفرد في العمل، وقدرته على كسب الدخل ورفع مستوى معيشته وكذلك تتسع فرصته في مستقبله العملي.
- تنمية قدرات العاملين لتحقيق إهتماماتهم الفردية والجماعية .
- مواكبة تعليم وتدريب الأفراد لعصر مجتمع المعرفة، والإتصالات والتقنيات الحديثة.
- تنمية القدرة على الفهم والتواصل مع الشعوب من الثقافات المختلفة ليتواكب مع عصر مجتمع المعرفة.
- تمكين القطاع الخاص من تحسين جودة منتجاته وخدماته وكسب موقع تنافسي في الأسواق العالمية.

٤ نتائج البحث

يعتمد مفهوم الإقتصاد المعرفى بصورة جوهرية على تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي أصبحت بصورة متزايدة محركا قويا للتحولات الإقتصادية والإجتماعية . وهناك صلة قوية بين إكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع . وتتضح هذه الصلة بأوضح صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

وترتكز منظومة عملية التحول إلى الإقتصاد المبنى على المعرفة، على أربعة محاور رئيسية تتمثل فى كفاءة أداء النظام المؤسسى والإقتصادى، التعليم، الإبتكار، البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات) تعمل فى إطار منظومة متكاملة من المؤشرات وتقويمها بصورة مستمرة. وقد بدأت العديد من الدول فى تشجيع تنمية بعض مدنها والتى تتميز بتوافر المقومات الإقتصادية والبشرية والبنية الأساسية على فكر الإقتصاد المبنى على المعرفة لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمدن بحيث تصبح تلك المدن بمثابة قاطرات للنمو تسهم فى تنمية الإقتصاد المحلى والقومى على السواء. وتلعب المدن والأقاليم فى ظل الإقتصاد المعرفى دورا حيويا من أجل تحقيق المشروعات التنموية المستهدفة بها من خلال جذب المؤسسات متعددة الجنسيات ودفع نمو المؤسسات المحلية وخلق ظروف جاذبة لموارد جديدة.

ويمثل موقع مدينة بورسعيد نقطة إلتقاء ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجي، وترتبط المدينة إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وتكمن الأهمية الإقتصادية لمدينة بورسعيد من حيث كونها ميناء هام على المدخل الشمالي لقناة السويس، وأثرذلك على طابع المدينة ونوعية نشاط أهلها سواء بالتجارة أوالصيد أوالأنشطة السياحية، والمقومات الإقتصادية بالمدينة ترتكزعلى (التجارة الداخلية والخارجية – السياحة).

ويجب إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع النشاطات الإقتصادية الدافعة للنمو وبما يتوافق والنظام الاقتصادى الجديد "الإقتصاد المعرفى" فى ضوء صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، وقرار إلغاء المدينة الحرة، حيث ظلت المدينة لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كنشاط رئيسي لها، وذلك فى ضوء إمكانية تأهيل المجتمع البورسعيدى لقبول التحولات الجذرية فى بنيان إقتصاد المدينة وبما يتوافق والنظام الاقتصادى الجديد "التحول نحو الإقتصاد

المعرفي" حيث ظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيبا بين محافظات مصر من حيث مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة التى تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦.

ويمكن تأهيل مدينة بورسعيد لتصبح قاطرة للنمو المبنى على الإقتصاد المعرفى ولتسهم فى تنمية الإقتصاد المحلى والقومى على السواء نظرا لما تتمتع به محافظة بورسعيد من موقع إستراتيجى هام وإمكانات تنموية هائلة تؤهلها للتحول نحو مجتمع يشكل الإقتصاد المعرفى ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.

٥ توصيات البحث

- أهمية وجود الرؤية الإستراتيجية لتفعيل دور الإقتصاد المعرفي على مستوى صنع القرار السياسى والتوزيع المتزن للمدن والمجتمعات المعرفية التنموية وتكاملها فى المخططات القومية والإقليمية والمحلية.
- أهمية المشاركة المجتمعية للحكومة والقطاع الخاص والأهالى ومنظمات المجتمع المدنى فى إدراك الحاجة الملحة للتغيير، وخاصة للأجيال الجديدة المتطلعة للمعرفة بعد تهيئتها في التجمعات المعرفية المختارة بصفتهم هدف التنمية.
- صياغة المخططات الإستراتيجية للمدن التي تطمح أن تكون مدنا معرفية من خلال تبنيها لمخططات إستراتيجية معرفية. يشكل الإقتصاد المعرفي الركيزة الأساسية فى وضع هذه المخططات حيث يتم التركيز فيها على إنتاج وتوزيع المعرفة وتطبيقها فى إطار التنمية المستدامة لهذه المدن.
- مراعاة الأسس التخطيطية للمدن المعرفية كتجارة المعرفة knowledge commerce والحكومة المعرفية knowledge governance ومخططات المناطق المعرفية knowledge zones ومنظومة الشبكات networks والإتصالات information and telecommunication technologies (ict) لتسهل عمليات تبادل المعرفة والمعلومات وإستخداماتها.
- لابد أن تكون تنمية الموارد البشرية" مناسبة " للإقتصاديات المعرفية الناشئة في المدن لكي تصبح الموارد البشرية أصلا من أصول التنافسية.
- إسهام القطاع الخاص المحلى والمنظمات الدولية والمحلية فى الأفكار والتنفيذ وتسويق فرص التنمية لدى المستثمرين مما يسرع عملية الإستثمار على أسس سليمة.
- وضع إستراتيجية متطورة لنظم التعليم فى جميع مراحله والتأهيل والتدريب والإبداع بحيث تسمح بالتنافس فى مجال تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات وتتوافق مع عصر المعرفة.
- لابد من توفير بيئة مواتية تتسم بالشفافية والأسلوب العلمى فى إتخاذ القرارات ودعم المؤسسات الإقتصادية التى تتبنى فكر التطوير والتغيير لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المبنى على الإقتصاد المعرفى.
- أهمية تشجيع الدولة على تنمية قطاعات البحث والتطوير والإبتكار وبناء القدرات فى مجالات تقنية المعلومات والإتصالات المرتكز على الإقتصاد المعرفى مع ضمان مشاركة المجتمع المدنى والقطاع الخاص لزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلى والدولى.
- خلق طلب على مشروعات الإقتصاد المعرفى المقترحة – والترويج لها على المستوى المحلى والعربى والأجنبى ولدى الهيئات والجهات المانحة عن طريق تهيئة بيئة الأعمال ووضع السياسات والقواعد العامة وتحديد الحوافز والمزايا الجاذبة للإستثمار.

المصادر

[1] Utz,A., (2006) "Fostering Innovation, Productivity, And Technological Change: Tanzania In The Knowledge Economy",TInternational Bank for Reconstruction and Development-The World Bank,Washington,(2006.64pages.Stock No.37258), p.(7). Available on "www.worldbank.org".

[2] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., (2004) "Discussion Paper,Cities In The Knowledge Economy: New Governance Challenges",European Institute for Comparative Urban Research, The Netherlands, p(8).

[3] Brinkley, I., (2006)"Defining the knowledge economy", Knowledge economy programme report, The Work Foundation, London,(Registered as acharity no:290003), pp. (3-4). Available on "www.theworkfoundation.com".

[٤] أمانى الريس، ،(٢٠٠٧)، - **حول مفاهيم ومؤشرات إقتصاد المعرفة (عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر)**، معهد التخطيط القومى ،مذكرة خارجية رقم (١٦٣٤) .

[5] Ian Brinkley, Neil Lee, (2007)" The knowledge economy in Europe 2007",A report prepared for the 2007 EU Spring Council,October 2006, Available on "www.theworkfoundation.com/ Assets/ pdfs/KE_Europe.pdf".

[6] Utz, A., Ibid, p.(8).

[7] Winden, W.V. and Berg, L.V.D., Ibid, p.(3).

[8] Brinkley, L., Ibid, p.(4).

[9] Routti,J.," Finland: A Global Pace-Setter in High-Tech Growth, Industry and Technology Spring/Summer 2006 - Volume 7 - Numbers 1&2.p.2 Available on: http://www.europeanaffairs.org/current_issue/2006_spring_summer/2006_spring_summer.php4#9

[10] The World Bank Institute, (2008), knowledge for development (K4D) program," Measuring knowledge in the world's economies: knowledge assessment methodology and knowledge economy index" Washington, p.(1). Available on"www.worldbank.org".

[11] The World Bank Institute, (2008), (K4D) program, Ibid, p.(2-7).

[12] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D.,Ibid, p.(3-4).

[13] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., Ibid.

[14] Dahlman,C.J.,Routti,J.and Ylä-Anttila,P., (2005) "Finland as a Knowledge Economy,Elements of Success and Lessons Learned",Overview, Overview,The International Bank for Reconstruction and Development- The World Bank, p.(1-6). Available on"www.worldbank.org")

[15] Routti, J., Ibid.

[16] Dahlman, C.J., Routti, J.and Ylä-Anttila, P., Ibid. pp (16-18).

[١٧] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى،(٢٠٠٨)، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية – إقليم قناة السويس-محافظة بورسعيد/محافظة الإسماعيلية/ محافظة السويس، محافظة شمال سيناء، محافظة جنوب سيناء، محافظة الشرقية.

[١٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).

[١٩] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج التفصيلية، تعداد عام ٢٠٠٦.

[٢٠] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).

[٢١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).

[٢٢] البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومى – مصر (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨- العقد الإجتماعى فى مصر – دور المجتمع المدنى ، ص ٣٢-٣٥.

[٢٣] هيئة قناة السويس (٢٠٠٥)، (قناة السويس ٥٠عاماً على التأميم)، تقرير بمناسبة مرور ٥٠عاماً على التأميم، مكتبة هيئة قناة السويس،ص٥٤،

[٢٤] قناة السويس ٥٠عاماً على التأميم، مرجع سابق.

[٢٥] د.محمد صفي الدين (وآخرون)، (١٩٥٧)، **دراسات في جغرافية مصر**،مكتبة مصر،ص٣٨٠.

[٢٦] بورسعيد ٢٠٠٥،كتاب صادر عن ديوان عام محافظة بورسعيد،ص٨- ٩.

[٢٧] بورسعيد جوهرة مصر، (٢٠٠٣) ، كتاب صادرعن إدارة العلاقات العامة ومركزالمعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد بمناسبة العيد القومي للمحافظة ، ص٧

[٢٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).

[٢٩] www.idsc.gov.eg - بوابة معلومات مصر – وصف المحافظة بالمعلومات- ٢٠٠٧– مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- رئاسة مجلس الوزراء.